S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2866
8 June 1989

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والستين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس : السيد بيكرنغ	(الولايات المتحدة الامريكية)
الاعضاء :	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سميرنوف
اثيوبيا	السيد هاغوس
البرازيل	السيد نوغويرا باتيستا
الجزائر	السيد جودي
السنغال	السيد لي
الصين	السيد وانغ غوانغيا
فرنسا	السيد بروشان
فنلندا	السيد تورنود
كندا	السيد طومسن
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد هاسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد بيرتش
نيبال	السيد رانا
يوغوسلافيا	السيد بييتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

89-60740/A ١٣٦٠د(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الامم المتحدة (S/20662)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي الاردن ، واسرائيل ، وباكستان ، والبحرين ، وبنغلاديش ، وتونس ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية العربية السورية ، وقطر ، وكوبا ، والكويت ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية ، واليابان ، واليمن ، واليمن الديموقراطية الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ؛ وأدعو المراقب الدائم عن فلسطين الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) ، والسيد بين (اسرائيل) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيد الشكر (البحرين) ، والسيد محيي الدين (بنغلاديش) ، والسيد غزال (تونس) ، والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد الكواري (قطر) ، والسيدة فلوريز بريدا (كوبا) ، والسيد أبوالحسن (الكويت) ، والسيد بدوي (مصر) ، والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) ، والسيد كاغامي (اليابان) ، والسيد سلام (اليمن) ، والسيد الالفي (اليمن الديموقراطية) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ؛ وشغل السيد ترزي (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي افغانستان والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية الديمقراطية الالمانية وموريتانيا وزمبابوي يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في

مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد روشان - روان (افغانستان) ، والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد كوتشان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد ولد محمد محمود (موريتانيا) ، والسيد تسوكوداي (زمبابوي) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس ((ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

والمتكلم الاول ممثلة كوبا . أدعوها الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها .

السيدة فلوريز بريدا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أهنئكم سيدي على تبوئكم منصب رئيس المجلس لشهر حزيران/يونيه . وأود أيضا أن أهنئ سلفكم السير كريسبين تيكيل على ادارته البارعة للمناقشات التي جرت خلال شهر أيار/مايو وعلى الجهود التي بذلها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣/٤٣ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ، الذي ينص على أن الجمعية :

"تطلب الى مجلس الامن أن ينظر بصورة عاجلة في الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة بهدف بحث التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين في الارض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛"(قرار الجمعية العامة ٣٣/٤٣)

ومن الواضح أننا نواجه سياسة اسرائيلية لا تستهدف الاستهتار بأبسط حقوق الفلسطينيين في الاراضي التي تحتلها اسرائيل فقط ، بل وتستهدف ، وهذا هو الادهى ، تعريض أساس بقائهم في تلك الاراضي للخطر .

وقد لاحظنا بجزع تكشيف التدابير القمعية التي تتخذها السلطات المحتلة ، والتي أدت الى مصرع عشرات المدنيين ، وإصابة مئات آخرين ، وسجن الالاف مما يعتبر إنتهاكا لابسط قواعد القانون . وماذا كان ذنب أولئك القتلى والمصابين والمسجونين ؟ هل أذنبوا بالكفاح ضد الحرية ، أو فرض نظام قمعي على شعب بأكمله ، أو منع الاخرين من إستعادة حقوقهم المشروعة ؟ أم أنهم ، في نظر السلطات المحتلة ، مذنبون بالكفاح من أجل الحرية ، والوقوف في وجه الاجراءات التي تتخذها حكومة قمعية مغتصبة ، والكفاح من أجل استعادة حقوقهم المشروعة التي تنتهك على نحو جسيم .

ان الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة قد لجأ في مواجهة تردي ظروف معيشته ، والاعتداءات المنتظمة من جانب السلطات الصهيونية ، الى الانتفاضة ، وهي ثورته المشروعة ضد القمع . ومنذ الازل أيدت الشعوب مشروعية الكفاح ضد المغتصب ولاسيما اذا كان المغتصب محتلا دخيلا .

مَن مِن الحاضرين هنا كان يجرؤ على معارضة أو نبذ الاعمال البطولية لثوار المقاومة الفرنسية والايطالية والروسية الذين تصدوا لجحافل هتلر التي احتلت أراضيهم ؟ هل هناك فرق بين هدف الحرية التي سعى اليها أولئك المقاتلون من أجل الحرية ، والاهداف التي يسعى اليها الشعب الفلسطيني حاليا في أراضيه المحتلة ؟ ربما كان الفرق الوحيد هو أن المناضلين الفلسطينيين في الانتفاضة عزّل ، لا سلاح لهم غير أيديهم الفارغة ، والحجارة والعصي التي يلتقطونها من طرقات وحقول أرضهم التي عانت طويلا ، ويجابهون الوحشية الصهيونية بصدورهم العارية ، هذه الوحشية التي لم ينج منها الشيوخ ولا الاطفال العاجزون عن الدفاع عن أنفسهم .

هذا ما حدا بالجمعية العامة الى اتخاذ القرار ٢١/٤٣ الذي أدان سياسات اسرائيل وممارستها ضد الشعب الفلسطيني ، وطالبها بالتنفيذ الفوري الصارم لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . وسلّم ذلك القرار أيضا بالحاجة الى توفير المزيد من الدعم والمساعدة والتضامن للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الاسرائيلي .

وهذه المساعدة لا ينبغي تقديمها لمجرد وضع حد للقمع الذي يتعرض له الشعب حاليا ، وضمان احترام معتقداته الدينية المقدسة ، وقيمه الثقافية ، بل لإرغام السلطات الصهيونية على التخلي عن سياستها المنهجية لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه التي ولد عليها . وقد ثبت هذا من السياسة التي تنتهجها القوات الصهيونية ، وهي تنفذ خطة متعمدة ، وذلك باستخدام التشريع القمعي ، والاحتجاز الجماعي التعسفي ، والتعذيب ، وتشريد الاشخاص ، وتدمير المنازل بهدف تحطيم تصميم الشعب الفلسطيني على المقاومة ، وتعزيز المفهوم المغلوط بأن الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ يجب أن تعتبر الآن جزءا من اسرائيل .

وان استخدام ممارسات مثل الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين ومصادرتها ، وفرض القيود على استخدام المياه ، والاستغلال المنهجي للقوى العاملة الفلسطينية ، وغلق المدارس في أجزاء من الاراضي المحتلة ، وتعديل أنماط التجارة في الاراضي الفلسطينية المحتلة عن طريق فرض القيود على التجارة ، وبوجه خاص الإقامة الجماعية للمستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة ، كل ذلك يسعى الى تحقيق أهداف مماثلة .

لكل هذه الأسباب تقتضي الضرورة أن يقوم مجلس الأمن بموجب الطلب الموجه من الجمعية العامة باعتماد تدابير عاجلة لحماية المدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، ومن أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة . لقد حان الوقت لاتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد . لقد آن الاوان ليقوم عضو دائم في مجلس الأمن ، وهو الولايات المتحدة ، التي عملت على نحو منهجي على عرقلة كل المبادرات الرامية الى مساعدة الشعب الفلسطيني ، بوقف نهجها القائم على العرقلة .

وبغية وضع حد لهذه الحالة المقلقة المخزية الى الابد ، ولتحقيق السلام في هذا الجزء الاستراتيجي الهام من العالم ، فاننا ندعو مرة أخرى وبصورة حثيثة الى عقد مؤتمر دولي خاص بالشرق الاوسط ، وندعو المجلس الى بذل أقصى جهده من أجل تحقيق هذا الغرض .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثلة كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها اليّ .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بياني بالاعراب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تهاني وفد بلادي الحارة على توليكم منصب رئاسة مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه . انكم تمثلون بلدا عظيما نعتز بصداقته وحسن نواياه . وان خبرتكم الواسعة ومهارتكم كدبلوماسي معروفتان لدينا جميعا . ومن ثم فنحن واثقون من قدرتكم على قيادة أعمال مجلس الامن بطريقة مثمرة .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسير كريسبين تيكل ، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، على الطريقة المثيرة للاعجاب التي أدار بها مداولات المجلس خلال شهر أيار/ مايو .

ان وفد بلادي ليس بحاجة الى التأكيد هنا على خطورة الحالة السائدة حاليا في الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . فالمجتمع الدولي ، ولا سيما أعضاء مجلس الامن ، يدركون بألم الوضع المتدهور يوميا في المنطقة . ولقد حظينا بسماع ممثل فلسطين في بداية هذه المناقشة ، عندما أبلغ المجلس ، مستخدما الدلائل والفصاحة ، بمحنة شعبه الرازح تحت الاحتلال الاسرائيلي . واذ نعرب عن تضامننا الكامل مع شعب فلسطين في كفاحه الشرعي من أجل الحرية والعدالة ، يشجب وفد بلادي بشدة سياسة القبضة الحديدية التي تنتهجها اسرائيل لارهاب السكان المدنيين وقمع الانتفاضة الشعبية .

ولئن كان ينبغي لمجلس الامن أن يستمر في جهوده من أجل ايجاد حل دائم وسلمي لمشكلة الشرق الاوسط في اطار القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، فإن مسؤوليته المباشرة هي ضمان حماية حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . لقد لجأت اسرائيل ، في مواجهة التحدي التلقائي لاحتلالها ، الى التدابير القاسية والانتقامية . فلا يمكن تبرير ازهاق الارواح وتدمير الممتلكات والاحتجازات والعقوبات الجماعية والترحيل واغلاق المدارس والقسر الاقتصادي واستخدام القوة بغير وازع بحجة لزوم الحفاظ على القانون والنظام . وتود نيبال أن تُفهم اسرائيل بأن طريقتها في التعامل مع الانتفاضة الشعبية لا تتمشى مع القانون ولا العدالة .

ان وفد بلادي يشعر بقلق شديد ازاء عدم اتخاذ السلطات الاسرائيلية الخطوات الفورية لوقف الاستخدام المفرط للقوة الذي أدى الى مقتل المئات وجرح الالاف من المواطنين الفلسطينيين . فالاستخدام المتكرر للاسلحة النارية وأعمال العنف الجسدي ضد المدنيين العزل يعد انتهاكا للمبادئ الاساسية للقانون الانساني . وان اغلاق المؤسسات التعليمية لفترات طويلة في أجزاء من الاراضي المحتلة محفوف بعواقب سلبية جسيمة على مستقبل جيل بأكمله من الاطفال الفلسطينيين . وقد أضاف تزايد حوادث الهجمات الانتقامية التي يقوم بها المستوطنون الاسرائيليون الذين يعيثون فسادا في القرى ، يقتلون ويعذبون الناس ويطلقون النار على البيوت والماشية ، بُعدا آخر خطيرا للغاية الى حلقة الكراهية والعنف في الاراضي المحتلة .

ومن المناسب في هذا الصدد أن نذكّر بالقرار ٤٦٥ (١٩٨٠) ، الذي وجه مجلس الامن بموجبه الانتباه الى النتائج الخطيرة التي تحدثها سياسة الاستيطان الاسرائيلية على أية محاولة للتوصل الى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط ، وقرر أن كل هذه التدابير ليس لها أية صحة قانونية .

وقد أعاد مجلس الامن في مناسبات عديدة سابقة التأكيد على انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي المحتلة . وأسفر تحدي اسرائيل لقرارات المجلس ، وفشل المجلس في أن يفرض على السلطة القائمة بالاحتلال الامتثال لاحكام اتفاقية جنيف ، عن نتائج مؤسفة ذات أبعاد جسيمة . وبالتالي ، من واجب مجلس الامن أن يتخذ التدابير العاجلة لضمان سلامة وحماية الاشخاص المدنيين في الاراضي المحتلة .

وفي هذا السياق ، يود وفد بلادي أن يذكّر بتقرير الامين العام المقدم بموجب قرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) . فهذا التقرير ، المقدم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، يتضمن توصيات هامة . ويتعين على المجلس الآن اتخاذ اجراء حاسم بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي . ويعتقد وفد بلادي أنه سيكون لمثل هذه الخطوة الحاسمة قيمة لا تقدر بثمن في وضع القاعدة لتسوية سلمية تفاوضية لمشكلة الشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيبال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل بنغلاديش . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد محيي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الانتفاضة هي بريق الأمل وسط غيوم الاحتلال الحالكة . وهي الشرارة التي ستنير شعلة الحرية في تلك الارض المقهورة . ان فلسطين أكثر من مجرد اقليم ؛ انها قضية ، بل قضية مجيدة .

وقبل أن أمضي قدما في بياني ساكون مقصرا ، سيدي الرئيس ، ان لم أهنئكم على ادارتكم الجديرة بالثناء لمداولاتنا . وما يبعث على سرورنا ليس أن بلدكم العظيم وبلدي يرتبطان بأفضل العلاقات فحسب بل أيضا أننا نعتبركم صديقا حميما لنا .

وبالمثل ، كان أداء سلفكم ، السير كريسبين تيكل ، ممثل المملكة المتحدة ، أداء يستحق أسمى آيات الثناء .

ان مآسي فلسطين تزداد مرارة كل يوم . وآلامها المبرحة تزداد بينما يقف العالم مكتوف الايدي . وان جمودنا يعد بالفعل تعليقا حزينا على قيمنا المعاصرة ، ودليلا مريرا على أخلاق عصرنا . اننا سوف نعرِّض أنفسنا للانتقاد القاسي والمحق من جانب أجيالنا المقبلة بأن جيلنا فشل في التصدي لمضطهد سُمح له بأن يزدري دون عقاب نداء العقل في عصر نسميه عصرا متحضرا .

ومن السيء بما فيه الكفاية أن يُطرد المرء من أرضه وبيته . ومن الأسوأ أن يحرم المرء من حقوقه المدنية الاساسية وأن يُضرب دون رحمة إن تجرأ على رفع صوته محتجا .

ومع ذلك لا يمكن أن يتغير المرء لمجرد أنه أُجبر على الصمت . فلا يفقد المرء روحه المعنوية لمجرد كسر عظامه . ان الشعب الفلسطيني يستطيع أن يتحمل هذا الجور وأكثر منه . إنه قادر على الاقل أن يرفع رأسه عاليا بشرف ، في حين يجب على مضطهده

أن يحني رأسه عارا . الا أن الضرب بلا داع ، والسجن دون محاكمة ، والطرد دون سبب ، هو المصير المحتمل للفلسطينيين اليوم . ان هذا الوضع لا يمكن ولا يجب أن يستمر أكثر من ذلك .

ان حكومة اسرائيل تواصل ارتكاب فظائع لا توصف ضد الفلسطينيين . وهي تواصل انتهاكها باستهتار لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . فحقوق الانسان في الاراضي المحتلة ليس لها وجود . ومنذ أن بدأت الانتفاضة غير المسلحة قبل ١٨ شهرا ، قتل أكثر من ٧٠٠ فلسطيني وأصيب نحو ٠٠٠ ٢٥ بجراح . وقد عقدنا دورة للامم المتحدة بشأن الاحداث التي وقعت في نحالين . وكانت هذه القرية من قبل ، في عام ١٩٥٤ ، مسرحا لمجزرة وحشية ارتكبتها السلطات الاسرائيلية . ويكرر التاريخ نفسه هذه السنة . ولم يكن بمستطاع هذا المحفل أن يفعل ما يكفي لردعهم . وهذا لا يطمئننا .

إن الانتفاضة لها معانٍ عديدة . فهي ليست مجرد رد على الاضطهاد ، ولكنها ثمرة الفخر والكرامة الانسانية ورغبة الفلسطينيين في بناء مستقبل لانفسهم دون انكار نفس الامل لدى الآخرين . وليس هناك ثأر متأصل في الانتفاضة . وإنما هو عطش من أجل الحرية . فهل يضن العالم على الفلسطينيين بذلك ؟

إن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني قد أحرزت تقدما كبيرا في سعيها الى السلم . فقد قبلت قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ومن المؤسف أن تل أبيب لم تقم بمبادرات مماثلة . ولكن من حسن الحظ هناك بوادر تبين أن الحكومة الاسرائيلية تلاقي مقاومة متزايدة من شعب اسرائيل الذي يود الكثير من أفراده إنهاء النزاع .

وعلى مجلس الامن أن يتصرف الآن ، لان كل يوم اضافي يعني المزيد من الالام . والطريق الى السلم ليس مستعصيا . وهذا ما تبين في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ لعام ١٩٨٨ . وقد حث هذا المحفل مرارا وتكرارا على ضبط النفس دون جدوى . وقد قدم الامين العام في تقريره في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ سلسلة من التوصيات . إلا أن تل أبيب لم تصغ الى هذه أو غيرها من أصوات التعقل .

إن بنغلاديش تؤيد الانتفاضة وكفاح الفلسطينيين من أجل الحرية . فقضية فلسطين هي صلب الازمة التي تهدد غرب آسيا والعالم . إننا ننادي دائما بالتبكير بعقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الاوسط وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . فنحن نريد أن يكون للفلسطينيين وطن على غرار غيرهم من الامم ، أمتكم وأمتي . ففلسطين لهم . ولن يسود السلام في الشرق الاوسط الى أن يحين الوقت الذي يسمح لهم فيه باعتبار فلسطين وطنا لهم . ولن ينجو أحد منا هنا من اللوم نتيجة لذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم المنصب المسؤول لرئاسة مجلس الامن ، ولأعرب عن اقتناعنا بأن خبرتكم الدبلوماسية ، وعلى وجه خاص معرفتكم العميقة بالبند موضع النظر اليوم ، ستتيحان لكم القيام بمسؤولياتكم بنجاح كبير ، تلك المسؤوليات التي تتحملونها عند مناقشة الحالة الخطيرة السائدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لسلفكم الممثل الدائم للمملكة المتحدة السيد كريسبين تيكل لمقدرته المتميزة وقيادته الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر الماضي .

إن بيان المراقب الدائم لفلسطين ، السيد ترزي ، وكذلك المناقشة بأكملها ، والانباء الواردة من الضفة الغربية وغزة والقدس عن طريق وسائل الإعلام ، تشير الى استمرار الإرهاب ضد الفلسطينيين والمعاملة التعسفية من جانب الجنود الاسرائيليين للنساء والاطفال والشيوخ الفلسطينيين .

إن ترسانة قوات الاحتلال تضم أحدث الأسلحة اليدوية والغاز المسيل للدموع الذي يحتوى على درجة عالية من السموم ، ورصاص البلاستيك والهراوات . وهؤلاء الذين يدعون ممثلين للسلطة يعملون تحت ضغط نداءات جماعات اليمين المتطرف في اسرائيل .

وبتواطؤ السلطات في الاراضي المحتلة ، تقوم المنظمات والمجموعات السرية المؤلفة من المستوطنين الاسرائيليين بما تقوم به دون عقاب . إن عدد الضحايا من الشعب الفلسطيني اليوم يمكن أن يبلغ الالاف دون مبالغة . وفي نفس الوقت تتخذ تل أبيب الخطوات ، بأقصى سرعة ممكنة ، لربط اقتصاد الاراضي المحتلة باسرائيل وإزالة المعالم السياسية والثقافية والتاريخية للشخصية الفلسطينية .

وهناك كل ما يدعو الى التأكيد بأن أفعال اسرائيل في الاراضي المحتلة تتناقض تناقضا سافرا مع ميثاق منظمتنا ، وكذلك مع القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة . وكما قال العديد من المتكلمين الذين اشتركوا في مناقشات المجلس لهذه القضية ، فإن أفعال اسرائيل هذه لها دلالة كبيرة وتمثل انتهاكا صارخا لنصوص

اتفاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ ، وغير ذلك من الصكوك القانونية الدولية الاساسية . ولهذا فلا يبعث على الدهشة بأي حال أن تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة الذي صدر في شباط/فبراير من هذا العام والذي يحتوي على وقائع تشهد على انتهاك اسرائيل لحقوق الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، قد سبب قدرا كبيرا من الاستياء في اسرائيل .

وفي ضوء الخطورة الشديدة للاحداث التي وقعت في الاراضي المحتلة في الايام الاخيرة ، وازدياد عدد الضحايا ، لا بد للمجلس من اتخاذ الخطوات العاجلة ضمانا للحماية الدولية للفلسطينيين المسالمين ، كما ينص على ذلك قرار الجمعية العامة ٣٣٣/٤٣ المؤرخ في ٣٠ نيسان/ابريل من هذا العام .

وتقضي الضرورة الملحة بتعبئة جميع الجهود السياسية الجماعية ، وفي طليعتها آلية مجلس الامن مع الدور البنّاء للامين العام ، من أجل التغلب على الحواجز السياسية الحالية التي تعترض طريق حل قضية فلسطين . إن الاتجاهات المشجعة في الحياة الدولية التي نشهدها ونشترك فيها طوال الشهور الثمانية عشر الماضية تخلق ظروفا مواتية لذلك . إننا نلاحظ فعلا وبوضوح الاهتمام الهائل لاغلبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة أخيرا وبشكل دائم بتحقيق طفرة حاسمة في الشرق الاوسط عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط لتحقيق هذا الغرض . وكان من الادلة الاخرى على هذا اصدار الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين للقرار ١٧٦/٤٣ الذي يتضمن نداء لعقد مؤتمر برعاية الامم المتحدة ومشاركة جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وعلى أساس الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي طليعتها حق تقرير المصير .

وعلى الصعيد العملي فمما يتسم بالاهمية الخاصة الفقرتان ٥ و ٦ من قرار الجمعية العامة هذا ، اللتان تطلبان من مجلس الامن أن ينظر في الاجراءات التي يتطلبها انعقاد المؤتمر ، ويشمل ذلك انشاء لجنة تحضيرية ، ومن الامين العام أن يواصل جهوده مع الاطراف المعنية لتسهيل عقد المؤتمر .

وبالاضافة الى ذلك ، فإن استمرار الانتفاضة يشير بوضوح كامل مسألة ضرورة الشروع في عملية إحلال السلام في الشرق الاوسط بأسرع ما يمكن .

إن مجلس الامن يعتبر بحق في كافة أنحاء العالم أسمى محفل وهيئة دولية مسؤولة عن صيانة السلم والامن الدوليين . وهذا ليس من قبيل الصدفة . ويمكننا مشاهدة الامثلة المتعددة ، ومنها أمثلة حديثة العهد لاعمال حفظ السلم البنّاءة التي قام بها مجلس الامن في تسوية صراعات إقليمية صعبة جدا .

في ٢ نيسان/ابريل ١٩٤٧ اقترح أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة قضية فلسطين في دورتها الثانية . ومن ذلك الحين مرت أربعة عقود وكان على أكثر من جيل من الدبلوماسيين مواجهة هذه القضية الصعبة للغاية داخل هذه المنظمة أو خارجها . ولابد على أي حال أن نقول إن الجهود التي بذلها مجلس الامن لحل هذه المسألة المعقدة لم تلق النجاح حتى الآن . ولاسباب لا تخفى على أحد لم يتمكن المجلس خلال السنوات الاخيرة من إصدار ولو قرار عملي واحد يمكن أن يحقق تقدما في حل القضية الفلسطينية .

ومنذ ستة أشهر قام الامين العام ، في تقريره المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ عن الحالة في الشرق الاوسط ، بوصف دور المجلس بالنسبة للتسوية في الشرق الاوسط بالعبارة التالية :

"وفي هذه الظروف ، أعتقد أن الوقت ملائم لكي يأخذ مجلس الامن على عاتقه ، وهو الذي يتحمل في هذه المسألة المعقدة ، مسؤولية رئيسية معترفا بها تاريخيا ، مهمة إجراء استعراض مستفيض للحالة بهدف اعتماد نهج عملي يراعي تماما شواغل جميع الاطراف ومصالحهم الامنية . واعتزم متابعة هذه المسألة مع مجلس الامن" . (S/20294 ، الفقرة ٣٥)

ويرى وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن مجلس الامن وأعضائه ، بمقتضى المسؤوليات الملقاة على عاتقهم بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، يجب عليهم فورا اتخاذ الاجراءات العملية - بأي شكل مقبول لاعضاء المجلس مع مراعاة توازن مصالح جميع الاطراف - لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط في أقرب وقت ممكن ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . إن الاحداث في الاراضي المحتلة تبين أن وقت العمل قد حان . ومهمتنا المشتركة هي تهيئة الفرصة للسلام في الشرق الاوسط وتحويله الى واقع ملموس اليوم .

وأود أن أؤكد لكم أنه يمكنكم بوصفكم رئيسا للمجلس أن تتوقعوا كل تأييد ممكن من وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في هذا الامر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل اليابان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه . وإني واثق من أن أعمال المجلس ستثمر بفضل حكمتكم وقيادتكم الرشيدة ومهارتكم الدبلوماسية . وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للطريقة المثلى التي أدار بها سلفكم السير كريسبين تيكيل ، ممثل المملكة المتحدة ، أعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو .

خلال الثمانية عشر شهرا التي مرت منذ بدء الانتفاضة عقد المجلس اجتماعات في عديد من المناسبات لبحث الحالة في الاراضي المحتلة ، وهو يفعل ذلك مرة أخرى الآن . ولكن ذلك لا يعني أن الحالة هناك ظلت على ما هي عليه . فبالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال ، تدهورت الظروف بشكل مطرد . وأصبحت الحالة يائسة بحق وتتطلب الاهتمام الفوري والفعال من جانب المجتمع الدولي .

إن الشعب الفلسطيني يحتج على سياسات اسرائيل في الضم وإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وترحيل الفلسطينيين . وهي سياسات تعرب حكومة اليابان منذ وقت طويل عن معارضتها لها . ولكن الأكثر أهمية بالطبع هو استمرار احتلال اسرائيل للاراضي . ولما كنت أفهم أن هذه الاجتماعات مكرسة أساسا لموضوع ضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم ، فإنني سأقتصر على التأكيد أمام أعضاء هذا المجلس على الحاجة الى تناول هذا الموضوع بأقصى درجة من الاستعجال .

إن الحالة المستمرة في التدهور في الاراضي المحتلة تسبب قلقا عميقا لحكومة اليابان . وتعارض اليابان وجود المستوطنين أساسا في هذه الاراضي . ولهذا فإن

التقارير الخاصة بالهجمات التي يشنها بعض المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين تشكل مصدر قلق جديد ومزعج للغاية . وعلى اسرائيل مسؤولية منع تكرار هذه الاعتداءات .

ومما يدعونا الى القلق أيضا إغلاق المدارس بما فيها تلك التي تديرها وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، في الاراضي المحتلة . وبإبقاء المدارس مغلقة ، فإن اسرائيل لا تحرم شباب الفلسطينيين من التعليم اليوم فحسب ، بل وتجعل استعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة أكثر صعوبة .

إن التدابير القمعية القاتلة التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين لا يمكن تبريرها . فالقمع لا ينتج إلا رد الفعل . والعنف لا يؤدي إلاّ الى العنف . وقد كرر وفد بلادي مرارا في هذا المحفل وغيره أنه ، في الحالات التي يزداد فيها التوتر ويتفشى فيها العنف ، يصبح ضبط النفس من قبل جميع الاطراف المعنية أمرا حاسما . إلاّ أن اسرائيل ، بصفتها سلطة الاحتلال ، عليها أن تتحمل مسؤولية حماية السكان المدنيين في الاراضي التي تحتلها .

وفي هذا الصدد نؤكد مرة أخرى أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على الاراضي المحتلة . وأن على اسرائيل الوفاء بالتزاماتها كسلطة احتلال . وقد أوضح المجلس موقفه بشأن هذا الموضوع عندما أصدر قراريه ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) . وتناشد حكومة بلدي اسرائيل مرة أخرى أن تمتثل لهذه القرارات الصادرة عن مجلس الامن .

لقد أشار بعض المتكلمين السابقين في هذه المناقشة الى المادة ١ من الاتفاقية ، التي تنص على التزام الاطراف السامية المتعاقدة باحترام الاتفاقية وضمان تطبيقها في جميع الظروف . وتعي اليابان هذا الالتزام وعيا تاما وتسعى لضمان تنفيذه . ومن المهم أن نواصل جميعا ، كأطراف سامية متعاقدة ، بذل جهودنا الى أن تعترف اسرائيل بأن الاتفاقية تنطبق على الاراضي التي تحتلها .

وفي الوقت ذاته ، تأمل حكومة بلادي أملا قويا في أن يتمكن المجلس من التوصل إلى توافق صلب في الآراء على الاجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل استقرار الحالة المباشرة وتخفيف معاناة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وفي ضوء السلسلة الاخيرة من الجهود الناجحة التي اضطلع بها المجلس لحسم مختلف الصراعات الاقليمية ، من الطبيعي تماما أن يتجه إليه الفلسطينيون الرازحون تحت الاحتلال طلبا للمساعدة .

وختاما ، أود أن أكرر اقتناع حكومة بلادي القوي بأن القضية الفلسطينية ذاتها هي التي تحتاج إلى معالجة سريعة ، لانها المسألة الاساسية التي تكمن وراء الانتفاضة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل زمبابوي . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد تسوكادايا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على تقلدكم رئاسة مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه . وبالمثل ، أشيد بسلفكم ، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون المجلس أثناء شهر أيار/مايو .

مرة أخرى يناقش المجلس الحالة الخطيرة الناجمة عن استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية . ووفد زمبابوي أيضا ينضم إلى المتكلمين السابقين الذين أدانوا اسرائيل على ما تنتهجه من سياسات وممارسات في الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة والقدس وغيرها من الاراضي العربية المحتلة .

إن وفد زمبابوي ، في مناسبات اخرى عديدة ، أمام المجلس أو أمام الجمعية العامة ، قد أدان السياسات والممارسات الوحشية التي تنتهجها سلطة الاحتلال ، اسرائيل ، إزاء الشعب الفلسطيني . وقد تضمنت هذه السياسات قتل المدنيين العزل ؛ وتعذيب الشباب وجرحهم واحتجازهم بصورة جماعية ؛ وضرب النساء والاطفال ومضايقتهم ؛

وعمليات الترحيل وفرض الحصار والاعتداءات على الاماكن الدينية والمقدسة ؛ واغتصاب الممتلكات وتدميرها ، والعقوبات الجماعية ، بما في ذلك هدم المنازل وحرمان مجتمعات بأكملها من الخدمات الاساسية ، كالماء والكهرباء ؛ واغلاق المدارس والجامعات ؛ وانكار حق العبادة بحرية على الفلسطينيين .

هذه الاعمال العدوانية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني قد تمت عن طريق الاليات الادارية لقوات الاحتلال من الشرطة والجيش . غير أنه قد اضيف مؤخرا عنصر جديد أكثر شرا إلى القمع الذي يمارس على ضحايا الاحتلال الابرياء . إن هجمات جماعات الاقتصاص المحلية التي يشنها المستوطنون الاسرائيليون على المواطنين العرب قد تصاعدت . وحكومة زمبابوي مافتئت تعتبر أن سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة ليست اغتصابا للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني فحسب ، ولكنها أيضا عقبة ماثلة أمام ايجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي . وبعبارة أخرى ، إن سياستي الاحتلال والاستيطان التوأمتين ، اللتين تهدفان إلى تغيير الطابع الديمغرافي للاراضي المحتلة ، هما السببان المباشران للحالة الخطيرة السائدة في فلسطين .

إن اسرائيل ، بوصفها سلطة الاحتلال ، يتعين عليها على أقل تقدير أن تحترم اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والمبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . ويجب على اسرائيل أن تقبل بالانطباق الشرعي للاتفاقية على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وأن تمتثل امتثالا تاما لتعهداتها بموجب تلك الاتفاقية .

ومجلس الامن بدوره تترتب عليه التزامات فيما يتصل بالشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . فبمقتضى الاتفاقية ، في المادة الاولى ،

"تتعهد جميع الاطراف باحترام الاتفاقية الحالية وبكفالة احترامها في كل الظروف" .

إن الحالة السائدة في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . ومجلس الامن ، باعتباره الهيئة

التي تقع على عاتقها في هذه المنظمة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ، يتعين عليه أن يتخذ الخطوات اللازمة لوضع حد نهائي لهذه الحالة الخطيرة بإرغام اسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة .

إن للشعب الفلسطيني ، أسوة بغيره من الشعوب ، حقوقا مشروعة وثابتة في وطنه . وله حق في تقرير المصير والاستقلال الوطني وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة في فلسطين .

منذ "دورة الانتفاضة" التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ومنذ انعقاد دورة الجمعية العامة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرات هامة . وفي هذا الصدد ، يود وفد زمبابوي أن يكرر اقتناعه بأنه لو استجابت اسرائيل بصورة ايجابية لتلك المبادرات وردت على حسن النية التي أظهرتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر والتي رحبت بها فعلا بقية المجتمع الدولي لتمخضت تدابير بناء الثقة الهامة والجسورة التي شرعت فيها منظمة التحرير الفلسطينية عن نتائج ايجابية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط . ويجب على اسرائيل أن تبدأ بالانخراط في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

غير أن السلم الدائم لن يتحقق إلا بايجاد الحل الشامل . وبعض الشروط المسبقة اللازمة للتوصل إلى هذا الحل هي انهاء السياسات العدوانية التوسعية التي تنتهجها اسرائيل ؛ وانسحابها الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ؛ وعقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط ، بمشاركة فلسطين بوصفها شريكة متساوية ؛ وامتثال اسرائيل لجميع القرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ؛ والتزامها باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا تضامن زمبابوي مع شعب فلسطين وأن يدين اسرائيل لما تنتهجه من سياسات وممارسات منذ عام ١٩٦٧ ، وبخاصة منذ "الانتفاضة" التي بدأت في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٨٧ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل أفغانستان . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد روشان - روان (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبر لكم عن التهانئ بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه . ونحن على ثقة من أنكم ، بما لديكم من خبرة واسعة ومهارات دبلوماسية عديدة ، ستوفرون التوجيه البنّاء والفعال اللازم للعمل المثمر لهذه الهيئة الموقرة من هيئات الأمم المتحدة . وهل لي أيضا أن أعبر عن تقديري لسلفكم ، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، على الطريقة الكفوّة التي ترأس بها أنشطة المجلس أثناء شهر أيار/مايو .

مرة أخرى يتناول مجلس الامن مسالة الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي اغتصبتها إسرائيل بشكل غير قانوني ، عن طريق العدوان العسكري وقوة السلاح أن تدهور الحالة في تلك الاراضي والوضع العام الذي يسوده التوتر وعدم الاستقرار والمواجهة العسكرية في منطقة الشرق الاوسط بأكملها ، هما النتيجة المباشرة لتمادي إسرائيل في احتلالها غير المشروع للاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية .

يضاف إلى تلك السياسة الإسرائيلية التوسعية غير المسؤولة التي ترمي إلى تحقيق مطمع غير واقعي بإنشاء "إسرائيل الكبرى" ذلك القمع الوحشي الذي تسعى إسرائيل من خلاله إلى تنفيذ تلك السياسة . إن التدابير المفرطة ، الوحشية وغير المتحضرة ، التي اختارتها قوات الاحتلال الإسرائيلية لمواجهة الانتفاضة القانونية والمشروعة للشباب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، تجسد تكثيف سياسة القبضة الحديدية التي أخضعت الفلسطينيين كشعب على مدى عقود طويلة لمحن عصيبة من المعاناة والإذلال والمهانة .

وكان رد الفلسطينيين على ذلك الوضع اللاإنساني الذي فرض عليهم عن طريق اللجوء المستمر إلى السلاح والعنف ، مقاومة المعتدي ، والكفاح البطولي لاستعادة ما يحق لهم قانونيا وأخلاقيا وتاريخيا - وهو وطنهم وحريتهم وكرامتهم بوصفهم أمة أبية .

إن الانتفاضة التي قدمت الدليل على إرادة الأمة الفلسطينية بأسرها ، حتى مراهقيها وأطفالها ، هي الذروة المجيدة للمقاومة التي دفعها إليها المعتدي الذي يتمادى في صلفه وحرمانه إياها من حقها الطبيعي في الاستقلال والتحرر والحرية في دولتها الخاصة ، وكذلك حقوق الإنسان ، بما فيها حقوقها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . وهكذا تكون الانتفاضة مبررة من الناحية القانونية وسليمة من الناحية الاخلاقية وحتمية من الناحية التاريخية .

ومن جهة أخرى ، فإن رد المعتدي - السلطة القائمة بالاحتلال - كان ولا يزال مدانا قانونيا ومستهجنا أخلاقيا ، ومحكوما عليه بالفشل تاريخيا . لقد دأبت

إسرائيل حتى الآن على عرقلة كل جهد وكل مبادرة لإحلال السلم في الشرق الأوسط وإعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في إقامة دولة . والأكثر مدعاة للأسى أنها كثفت أعمال القمع الوحشي ضد الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الشباب والأطفال الذين يشاركون في احتجاج مشروع ضد احتلال أرضهم وحرمانهم القاسي حتى من أبسط حقوق الإنسان .

وهذا وضع لا ينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن المسؤولين عن حفظ السلم والأمن الدوليين ، وعن الذود عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، أن يسمحا باستمراره دون كابح . إن المتوقع من المجلس أن يمارس سلطته القانونية والمعنوية ، وأن يعتمد - على سبيل الاستعجال - التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل . لقد ترك شعب فلسطين وأطفالها طويلا رهنا لنزوات المعتدين الإسرائيليين ، وقد حان الوقت لأن يمد لهم مجلس الأمن يد الحماية .

ولئن كنا نؤكد بقوة على الحاجة الملحة إلى أن يعتمد مجلس الأمن تدابير فورية لحماية حقوق الإنسان للفلسطينيين ، وتدابير أخرى للتخفيف من معاناة ذلك الشعب في الأراضي المحتلة ، فما زلنا نأمل أن يعجل المجلس بجهوده لإحلال السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط ، وتسوية قضية فلسطين من جوهرها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل أفغانستان على العبارات الطيبة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس . والإدلاء ببيانه .

السيد كوتشان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه . ونأمل أن تتوصل المسائل التي سيعكف عليها المجلس أثناء رئاستكم إلى حلول .

يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للممثل الدائم للمملكة المتحدة ، السير كريسبين تيكل ، الذي ترأس مجلس الامن في شهر أيار/مايو .

يطيب لي أيضا ، سيدي الرئيس ، أن أشكركم وأن أشكر عن طريقكم سائر أعضاء المجلس ، على إتاحة الفرصة لي لشرح موقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية من موضوع جلسة اليوم .

لقد أوضح المراقب عن فلسطين ، السفير ترزي ، هنا أمام المجلس نطاق تدابير الإرهاب المستمرة المتخذة ضد السكان الفلسطينيين في الاراضي التي تحتلها إسرائيل والاسباب الكامنة وراءها .

وعلى غرار جميع المتكلمين تقريبا الذين أخذوا الكلمة في هذه المناقشة ، أحاط وفدي علما مع عميق القلق والجزع بحقيقة أن الشعب الفلسطيني ، وبما يتعارض مع جميع قواعد القانون الدولي والعديد من قرارات الامم المتحدة ، لا يحرم من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف فحسب ، بل إن إرادة ذلك الشعب المنكوب المعقودة على تحقيق الحرية يجري قمعها بوسائل متزايدة الوحشية . إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، شأنها شأن الاغلبية الساحقة من الدول ، تدين على نحو قاطع العنف المتزايد المستخدم ضد المدنيين العزل والنساء والاطفال في الاراضي التي تحتلها إسرائيل ، بما يتنافى تماما مع الالتزامات المترتبة على اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

وما تقتضيه الضرورة الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتخذ مجلس الامن تدابير عاجلة لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين ، وهو ما دعت إليه الجمعية العامة بتأييد شبه إجماعي في قرارها ٢٣٣/٤٣ المؤرخ في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بوصفها عضوا ناشطا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تؤيد تماما الرأي المعرب عنه في الرسالة التي وجهتها رئيسة تلك اللجنة إلى الامين العام للامم المتحدة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٩ ، والتي جاء فيها أنه :

(السيد كوتشان ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

"في آخر المطاف لا يمكن توفير الحماية الحقيقية إلا عن طريق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية وفقا للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، التي حظت بتأييد شبه جماعي من الدول الاعضاء في المنظمة" . (S/20623)

ومن المهم الآن تصعيد جميع الجهود للتوصل إلى ذلك الهدف الاساسي .

إن المحاولات التي تبذل لحل نزاعات إقليمية أخرى توضح أن المفاوضات التي تجرى على قدم المساواة وعلى أساس قرارات الامم المتحدة ، والحوار المثمر والنضال المشترك من أجل التوصل إلى حلول عادلة شاملة هي الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى سلام دائم . وهذا ينطبق أيضا - بكل ما ينطوي عليه - على نزاع الشرق الاوسط ، مع قضية فلسطين التي تمثل جوهره . إن منظمة التحرير الفلسطينية - بالقرارات التي أصدرها المؤتمر التاسع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، وبمبادرة السلام التي قدمها ياسر عرفات في جنيف خلال الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة - توفر مفهوما واقعيا للتسوية التفاوضية . والجهود الكبيرة التي بذلت لترجمة المقترحات الخاصة بإجراء المفاوضات إلى خطوات عملية تجاه حل النزاع ، والنهج المرن البنّاء الذي تتخذه منظمة التحرير الفلسطينية ، كل ذلك يشهد على استعدادها غير المشروط لإحلال سلام عادل دائم وشامل في المنطقة .

إلّا أن ذلك الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا بذلت اسرائيل أيضا جهودا جادة لتحقيق تسوية النزاع ؛ إذا شغل الجانبان مكانيهما - على قدم المساواة - على طاولة المفاضات وبدأ عملهما الفعلي .

ونحن نرى أن الوقت قد حان كي يستخدم مجلس الامن أيضا إمكانياته للمبادرة بخطوات تحضيرية لبدء عملية المفاوضات . وبعد هذا كله فإن هناك اتفاقا دوليا واسع النطاق على أن عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الاوسط سيوفر أكثر الظروف مواتاة للتوصل إلى تسوية النزاع . وينبغي أن يشترك في ذلك المؤتمر على قدم المساواة الاعضاء الدائمون في مجلس الامن وجميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل . ونحن نؤيد أيضا أن يواصل الامين العام جهوده لتحقيق عقد ذلك المحفل التفاوضي .

وفي مواجهة استمرار معاناة السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الاراضي التي تحتلها إسرائيل ، بل أيضا في ضوء المطالب العالمية بعقد المؤتمر ، ينبغي ألا يسمح بمزيد من التأخير في هذه العملية .

واليوم لا يمكن لذي ضمير حي أن يقف موقف المتفرج أمام التوسع في سياسة العدوان والاحتلال .

إن الامتثال لجميع أحكام القانون الدولي ، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، ينبغي أن يكفل دون تأخير . كما ينبغي أن تنفذ في نهاية الأمر المطالب بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وانسحاب اسرائيل الفوري غير المشروط من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ومنح جميع دول المنطقة الحق في حدود مستقلة آمنة . وستواصل الجمهورية الديمقراطية الالمانية بذل كل ما في وسعها لتحقيق ذلك الهدف ..

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

طلب المراقب الدائم عن فلسطين أن يسمح له بالتكلم ، وأعطي له الكلمة .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عرض مثير صباح اليوم أبرز ممثل اسرائيل رسما لشارة تتضمن خريطة للدولة التي يسعى الفلسطينيون إلى إنشائها . بالتأكيد أننا لا نزال نستخدم خريطة فلسطين كما تبدو في جميع كتاباتنا الرسمية في الامم المتحدة - وسنواصل استخدامها حتى يحين الوقت الذي ترسم فيه الحدود الثابتة للدولتين التي أوصى بها قرار الامم المتحدة ، ويُعترف بها دوليا ، بعد القبول المتبادل والاعتراف المتبادل من جانب الاطراف المعنية .

وعلى الامم المتحدة ، وعلى مجلس الامن ، أن يساعدانا ، على طاولة المفاوضات ، على رسم الحدود الجغرافية لكلتا الدولتين . وإنني آسف لان مجلس الامن قد فشل حتى الآن في تلك المحاولة . ولكنني أود أن أكرر هنا أننا سنستخدم خريطة فلسطين تحت الانتداب في جميع شاراتنا إلى أن ترسم تلك الحدود ، وهذا ما نتطلع إليه .

ولكن قد يتساءل المرء عندئذ : ما هي حدود اسرائيل ، حدود دولة اسرائيل ؟ يبدو أن أحدا لا يعرف ذلك . وحتى حكومة اسرائيل يبدو أنها غير قادرة على أن تخبرنا

ما هي حدود إسرائيل . إنهم يشيرون إلى الاراضي المحتلة باعتبارها أراض تحت الإدارة ، عندما يحلو لهم أن يفعلوا هذا . ولكنهم يتصرفون هناك بطريقة وحشية ، بطريقة دكتاتورية فاشية . ويقولون إنهم يريدون أن يحفظوا القانون والنظام بصرف النظر عن التزاماتهم القانونية بموجب اتفاقية جنيف .

ولكن فلنتوقف ونفكّر للحظة . من الذي يدير إسرائيل الآن ؟ إن الحكومة الحالية هي بالتأكيد نوع من الخليط ؛ ويبدو أننا لا نعرف ما هي ؟ إلا أنها في الواقع تحت سيطرة حزب رسم خريطة فعلا - وإنني أعرضها على المجلس الآن . هذه هي خريطة اسرائيل . وهذه هي الخريطة التي توضح أطماع أحد الاحزاب الكبرى في حكومة اسرائيل . في هذه الخريطة ، تمتد دولة اسرائيل لتشمل فلسطين تحت الانتداب كلها ؛ تَعبُر نهر الاردن وتغطي المملكة الاردنية الهاشمية كلها . ولعلهم - من يدري ؟ - قد نسوا نقطة هنا : لماذا لا يضمّنون الخريطة مكان ميلاد سيدنا ابراهيم أيضا ؟ هذه هي خريطة حزب حيروت ، الذي يعد عصب حزب ليكود .

إننا ، على الاقل ، نستخدم خريطة قبلها العالم المتحضر لفلسطين . ولهذا لا نشعر بالدهشة ونحن نستمع إلى وزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد بيكر ، وهو ينصح الاسرائيليين بأن يصحوا ويتخلوا عن حلمهم باسرائيل الكبرى .

إن الحزب الذي رسم هذه الخريطة ، حزب حيروت ، له عدة مبادئ . ولكن اسمحوا لي أولا أن أذكر أن حزب حيروت أنشأته ما تسمى المنظمة العسكرية الوطنية - ارغون زفاي ليومي . والآن ، نحن نعلم جميعا أن ارغون زفاي ليومي هي التي دعت مراحة عشية الحرب العالمية الثانية إلى التعاون مع حزب الاشتراكيين الوطنيين في ألمانيا - النازيين ، لأن أيديولوجيتهما تربط بينهما . وفي منشوراتها دعت إلى التعاون مع هتلر لانه كان حليفها في "الكفاح المشترك" ضد البريطانيين . هذا هو ما يمثل لاسرائيل عصب أيديولوجيتها وسياساتها .

ولكن ما هي مبادئ حزب حيروت ؟ إنني أقتبس هنا من "مبادئ حركة التحرير اليهودية" - وهذه تسميتها :

"(أ) إن الوطن اليهودي على كلا ضفتي نهر الاردن كل تاريخي وجغرافي .

"(ب) إن تقسيم الوطن عمل غير مشروع ولا يُلْزِم الشعب اليهودي .

"(ج) إن مهمة هذا الجيل هي إعادة توحيد أجزاء الوطن المقسم وإقامة سيادة يهودية عليها" .

وهلمّ جرّا .

هل سمعتُ من قبل أحدا يجلس على طاولة المجلس هذه ويسأل اسرائيل عن حدودها ، عن مبادئها ، عن أطماعها . والاهم من ذلك : هل أشار أحد من قبل تلك النقاط ؟ مع هذا نعرف أن بعض الدول تصب بلايين الدولارات على ذلك النظام لتساعده على أن يتوسع - على الاقل حتى نهر الأردن ، وربما بعد ذلك عبر نهر الاردن .

هذا يكفي بالنسبة للخريطة والتعاون مع النازيين .

مرة أخرى قال ممثل اسرائيل في بيانه صباح اليوم إننا كتبنا الميثاق . بطبيعة الحال كتبنا الميثاق . ولكننا كتبناه في عام ١٩٦٤ وليس في عام ١٩٤٦ .

مبادئ حيروت هذه يعود عهدها الى ما قبل عام ١٩٤٨ ؛ إن ميثاقنا كُتب عـــام ١٩٦٤ ، وكتب بوصفه عرضا لمحنتنا وتعبيرا عنها بعد ١٨ عاما من الحرمان من حقوقنـــا ومن ديارنا ومن وطننا فلسطين . ومع هذا في الفترة الفاصلة بين عام ١٩٦٤ وهـــذا اليوم فإن مجلسنا الوطني - وهو برلماننا أو مؤتمرنا - قد عمل بروح من الواقعيـــة وتفاعل مع التطورات والحاجة الى تحقيق السلام .

وبهذا الهدف النبيل ، هدف تحقيق السلام ، اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينيـــة ، في اجتماع مجلسنا الوطني في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، خطة الســـلام . وقد كُتبت باللغة العربية . وكل المتكلمين عبّروا عن مواقفهم باللغة العربيـــة . إذن لم تكن هناك لغتان . وللذين يدّعون أننا نقول شيئا باللغة العربية وآخـــر باللغة الانكليزية نقول إن قرارنا قد اتخذ باللغة العربية . هذه المبـــادرة الفلسطينية أعلنها صراحة الرئيس ياسر عرفات عندما خاطب الجمعية العامة فـــي ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٨ بعد أن مُنعت الامم المتحدة من الاضطلاع السليم بعملها فـــي مقرها هنا وتعيّن عليها أن تنقل الجمعية العامة الى جنيف ، لان جهة ما لم تحتـــرم التزاماتها بمقتضى اتفاق المقر .

ومهما يكن الامر فإننا نفخر بالقول بأن مبادرة السلام الفلسطينية حظيت بترحيب الغالبية الساحقة - بل أقول بالاجماع ما عدا اثنين . ولست بحاجة الى ذكر اسميهمـــا هنا . وقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ قد أُتخـــذ وما زال في انتظار اجراء يقوم به المجلس .

وجميع المتكلمين تقريبا - ونحن نشكرهم بكل تأكيد - قد أكدوا على الحاجة الـــى تحقيق السلام تحت رعاية الامم المتحدة . وبصراحة واخلاص ، بودنا أن يكون المجلس قـــد انعقد بناء على طلبه لمعالجة ضرورة السلام وتحقيقه . وبودنا أن يكون المجلس قـــد استجاب لمساعي الامين العام وقد دعا أطراف الصراع الستة كما حددها الامين العام .

ولكن ذلك لم يكن واقع الحال للاسف . ولهذا ما زلنا نأتي الى هنا لنطلـــق الاتهامات ولنعود أحيانا الى التاريخ . ولكن هدف هذا الاجتمـــاع هو كيفيـــة اضطلاع

المجلس بمسؤوليته في كفالة احترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وكفالة احتـــرام اسرائيل ، السلطة المحتلة ، لهذه الاحكام وتلك الاتفاقية .

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أن الشعب الفلسطيني ، عبر ممثلته أي منظمـــة التحرير الفلسطينية ، التي تعمل مؤقتا بصفتها حكومة فلسطين ، مستعد على الـــدوام للمشاركة والمساهمة في مؤتمر السلام الدولي . ومع هذا فإن عضوا واحدا دائما فـــي مجلس الامن لا يزال يشكل العقبة الاولى التي تعرقل الطريق الى السلام ويحرم الامـــين العام حتى من فرصة الشروع في مساعيه .

ومنذ أيام قليلة عقد الاعضاء في جامعة الدول العربية مؤتمر قمة وقد خاطـــب الرئيس عرفات ذلك المؤتمر . واسمحوا لي أن أقتبس جزءا من بيانه الذي جاء باللغـــة العربية ، كما تتخذ القرارات في مجلسنا الوطني :

(تكلم بالعربية)

"استنادا الى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وقرارات القمـــم العربية ، خاصة مشروع السلام العربي في فاس ، وقرارات قمة الانتفاضـــة بالجزائر ، وانسجاما مع قرارات الشرعية الدولية ، واستجابة لارادة المجتمـــع الدولي ، جاءت مبادرة السلام الفلسطينية التي أعلناها من على منبر الجمعيـــة العامة للامم المتحدة التي عُقدت في جنيف في كانون الاول/ديسمبر الماضي . وقـــد أسقطت هذه المبادرة كل الذرائع الصهيونية والامريكية وبيّنت من الذي يريـــد السلام العادل ومن الذي يسعى الى المزيد من الدمار والحروب ، واخضاع الشعـــوب وسلب حرياتها وأوطانها" .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

ومع هذا يقال لنا أن لدى الاسرائيليين خطة . ولكن ما هذه الخطة ؟ هذه الخطـــة قد رفضها الاسرائيليون أنفسهم ، ومع هذا فإن مبادرة السلام الفلسطينية قد حظيـــت بتأييد اجماعي من جانب الشعب الفلسطيني ، وتأييد اجماعي من جامعة الدول العربيـــة ودولها الاعضاء على مستوى القمة كما حظيت بالتأييد الاجماعي تقريبا - التأييـــد الاجماعي للمجتمع الدولي ما عدا اثنين .

وقيل لنا صباح اليوم إن اسرائيل المسكينة يتعين عليها أن تمارس مسؤوليتهـــا عن حفظ القانون والنظام . حسنا ، ماذا فعلت ؟ انها لم تفعل شيئا . وان عـــدد الفلسطينيين الذين قتلهم الفلسطينيون أنفسهم عدد أكبر . وهنا اسمحوا لي أن اقتبـــس مرة أخرى :

"حتى الآن سقط ٧٥٠ شهيـــدا ، قتلتهم جميعـــا القـــوات الاسرائيليـــة أو المستوطنون الاسرائيليون . ولدينا ٠٠٠ ٤٠ اصيبوا بجراح ونحن مسؤولون عـــن علاجهم . وقد أصبح ٠٠٠ ٦ من الجرحى معوقين . وقد احتجز ٠٠٠ ٥٠ شخص ، وبالطبـع لا بد لاحد أن يرعى أسرهم . ولدينا آلاف مؤلفة من الفارين الى الجبـــال لان القوات الاسرائيلية تحاول القبض عليهم في بيوتهم" .

ومن الناحية الاقتصادية فإن الوضع أسوأ . ونحن جميعا ندرك أن اسرائيل تفـــرض على الفلسطينيين الحظور وحمل أشرطة أو شارات أو أوراق خاصة عندما يريدون العمـــل بوصفهم أيدي عاملة رخيصة لمساعدة صناعة اسرائيل . ولكن لا بد للمرء أن يعمل ويعيـــش ويبقى على قيد الحياة وهذا هو السبيل الوحيد . إن السبيل الوحيد لاحباط خطـــة الترحيل ، خطة الازالة ، خطة الإبادة الجماعية هي البقاء على الارض والعمل بأية أجـور وبأية وسيلة ، والبقاء لان بوسع الكائنات أن تبقى .

ان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة يخضعون لـ ٣٨ نوعا من الضرائب . ولا أحـــد ، على ما يبدو ، يعرف كيف يدفع الناس . وبالطبع اذا لم يدفعوا فإن القـــوات الاسرائيلية تقتحم منازلهم وتستولي على منقولاتهم الثمينة وغير الثمينة تسديـــدا للمستحق عليهم .

وفي معرض الحديث عن الارهاب ، ذكر سعادته صباح اليوم أنه كان قد وُلد عـــام ١٩٢٩ . ولكنني لست أدري أين ولد فهو لم يذكر هذا قط . ولكنني كنت قد ولدت في عـــام ١٩٢٤ في القدس . وما زال فيها بيتي واعتزم العودة اليها . ولكن ما الذي أتذكره عـــن تلك السنين ؟ انني أتذكر القنابل التي زرعتها "العصابات اليهودية" - لقد أطلـــق عليها هذا الاسم - في الاســـواق لتقتل الابريـــاء والمزارعيـــن الذين كانـــوا يأتـــون

بمنتجاتهم . واتذكر في من يافعة انني كنت في قسم الاذاعة عندما نُسف هذا القســـم فاصبح انقاضا ، بغض النظر عن انه كان يبث برامج للاطفال . تلك القنابل زرعتهـــا عصابات يهودية . اتذكر اغتيال لورد موين . كما اتذكر الجنود البريطانييـــن المساكين ، الذين كان يطلق عليهم "توميز" - الاعضاء في قوات الحلفاء ضد النازييـن - والذين قتلهم افراد الجيوش التي كانت تحارب بريطانيا وشنقوهم وملأوا جثثهم بالالغـــام متفجرة .

وأذكر نسف فندق الملك داور ، وأذكر أيضا اغتيال أول مبعوث للسلام الكونت فولك برنادوت ، لكن بدني يقشعر عندما أرى القاتل يستقبل بالبساط الاحمر في البيت الابيض ، ويمنح نفس المعاملة والاستقبال في هذا المبنى .

وقال ممثل اسرائيل : "ماذا عسانا نفعل ، لا بد أن ننتصر بأنفسنا ؟

هناك عبارة تعرف بالوقاحة ؛ يُمثّل صبي أمام القاضي في المحكمة ، ويقول "اسمع يا سيدي القاضي ، لقد قتلت أبي ، لقد قتلت أمي ، ولقد قتلت أخي ، رجاء الشفقة بي ، فقد أصبحت يتيما الآن" .

هذا بالضبط ما قاله لنا . ليس هناك سبب يدعوه الى الوجود في تلك الاراضي . هو السلطة المحتلة ، والسلطة المحتلة هي التي تحصل على هذه المعاملة . ولذلك لا يمكنه القول بأي حال انه كان يتعرض للهجوم ، فقد كان المعتدي . إن مجرد وجوده في الاراضي المحتلة عدوان .

ثم ذكر شيئا عن صديق من أصدقاء الطفولة ، السفير الاسرائيلي في لندن ، ولكن فاته أن يذكر أن الذين أطلقوا النار على ذلك السفير كان الهدف التالي المدرج على قائمتهم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن . فاته أن يذكر ذلك . وقال إنه سمع عن عام ١٩٣٩ ، وهو عام مولده ، وأمامه سنوات أخرى ليبلغ ما بلغته من العمر ، ولكنه لن يلحق بي أبدا . ماذا حدث في عام ١٩٣٩ . في عام ١٩٣٩ أكد السيد تشرشل من جديد سياسة "الوطن القومي" لليهود في فلسطين . وكانت سياسة "الوطن القومي" تعني أن الفلسطينيين سوف يحرمون من البقاء ومن الوجود ، وانه سيكون هناك وطن يهودي لليهود فيه حقوق سياسية ، أما السكان الفلسطينيون غير اليهود ، ولاحظوا كلماتي ، وكانوا يبلغون ٩٢ في المائة من السكان ، اللاأغلبية ، أو اللاأقلية ، أيّا كانت تسميتهم ، فكانت لهم حقوق دينية ومدنية فقط . ومع ذلك فقد أعلن السيد تشرشل عام ١٩٣٩ أن بريطانيا مصممة على إعادة تأكيد سياسة "الوطن القومي" .

وبالطبع اندلع العنف ، وعينت الحكومة البريطانية ، بوصفها دولة الانتداب ، لجنة برئاسة السيد ولتر شو وهو كبير قضاة متقاعد ، واقتبس مما قاله السيد ولتر شو :

"في أقل من عشر سنوات شن العرب ثلاث هجمات خطيرة ضد اليهود ، وطوال ثمانين سنة قبل الهجمة الأولى لم تسجل أية حادثة مماثلة . من الواضح ، إذن ، أن العلاقة بين الشعبين أثناء العقد الماضي لا بد انها اختلفت من بعض الوجوه المادية مما كان سائدا قبل ذلك ، وقد وجدنا الدليل القاطع على هذا" .

اسمحوا لي أن أذكر للمجلس ماذا حدث . لم يجدد السيد تشرشل فقط تأكيد التزام بريطانيا بتنفيذ إعلان بلفور الخاص "بالوطن القومي" ، ولكن ما الذي لاحظه الفلسطينيون في الفترة من عام ١٩٢٠ الى ١٩٢٩ هو انه دخل الى فلسطين حوالي مائة ألف مهاجر يهودي قادمين من أوروبا ، وفي فترة السنوات الثلاث ١٩٢٤ ، و ١٩٢٥ ، و ١٩٢٦ دخل ما لايقل عن ستين ألف مهاجر يهودي . إن إحضار ستين ألف مهاجر كان من شأنه أن يشكّل اكتساحا ، ويدعو الى الفرار الجماعي ، ولا بد أن ينفر الناس من هذه الزيادة غير الطبيعية . ولا أعتقد انني أتمتع بمزاج يسمح لي بأن أفسر قدوم اللاجئين من أوروبا الى فلسطين بدلا من الذهاب الى أرض العسل واللبن عبر الاطلسي . ولكن في جملة واحدة ، كانت هناك حصص مفروضة فلم يستطيعوا ذلك . كانوا يأملون في المجيء الى هنا من أجل مستقبل أفضل . لكن نظام الحصص في الولايات المتحدة حال بينهم وبين المجيء الى هنا ، لانهم كانوا قبل عام ١٩٢٤ ينزحون الى فلسطين بمعدل عشرة آلاف كل عام . ثم ارتفع المعدل السنوي الى عشرين ألفا ، ولكن لم يكن هذا هو السبب الوحيد الذي جعلنا نحن الفلسطينيين ندرك أن هناك شيئا مشبوها يجري في الخفاء .

وقد أنشأ الانتداب البريطاني الوكالة اليهودية ، وفي دستور الوكالة اليهودية مادتان لحيازة الاراضي ، والعمل ، نصها كما يلي :

"تكتسب الاراضي بوصفها ممتلكات يهودية ... وستعتبر هي نفسها ممتلكات غير قابلة للتصرف للشعب اليهودي ."

وقد نص مشروع عقد إيجار قيرن قييمت على ما يلي :

"ينص عقد إيجار [الارض] أيضا على أن الحيازة لن تكون لاي شخص غير يهودي ."

ونصّت اتفاقات قيرن هيسود التي تحدثت عن العمل على ما يلي :

"يتعهد المستوطن بذلك بأنه إذا اضطر وكلما اضطر الى أن يستأجر عاملا ، عليه أن يستأجر عاملا يهوديا فقط ." و

"يتعهد المستوطن بألا يستأجر عمالا من الخارج إلا العمال اليهود ."

كانت بذور العنصرية هذه تقلق شعبنا قلقا عظيما : ففي الارض لن يوفر العمل للعامل العربي ، وتشغيل العمال اليهود تحفظ وكأن على المرء أن يقرأ هذه الكلمات عام ١٩٣٩ ويتوقع منا نحن معشر الفلسطينيين أن نستقبلهم ، وأن نرحّب بهم . وتوجد أيضا الخطة الصهيونية التي تنفذها اسرائيل الآن . ولسنا هنا ، كما قلت في الصباح ، لنناقش المستوطنات وماذا سيترتب عليها . ولكن كل هذه كانت الأسباب ، والمرء قد يتساءل لماذا لم يحدث هذا قبل عام ١٩٣٩ .

ومع هذا ، فهناك جانب مشرق لهذا ، وأنا واثق أن ممثل اسرائيل لم ينوّه به : كم عدد اليهود الذين تم انقاذهم في الخليل ، ووفرت لهم الاسر المسلمة الحماية ؟ وهذا أمر لا بد أن يسجله التاريخ إذا أراد أن يكون منصفا . ومع ذلك فقد استمع المجلس الى كل متكلم أوضح أن على المجلس التزاما بأن يركّز على مسألة واحدة : كيف تضمن احترام أحكام اتفاقية جنيف ؟ كيف توفر الحماية للفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الى أن ينتهي أجل الاحتلال ، ويتمكن الشعب من ممارسة حقوقه لانه لا يمكن لمن في كامل قواه العقلية أن يقول إنه في الإمكان إجراء الانتخابات تحت أسنة رماح العدو . هذا كلام فارغ . انه تناقض في القول . وبالطبع ان دور الامم المتحدة ، متمثلا في مجلس الامن ، لا بد أن يظهر ، وفي هذا نشعر أن لمجلس الامن واجبه ، ومسؤوليته والدور الذي يجب أن يؤديه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة . وسيعقد الاجتماع التالي لمجلس الأمن للنظر في البند المدرج على جدول الأعمال الجمعة ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ الساعة الحادية عشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠